

## مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد يصادق على حساباته ومشاريع القرارات والتوصيات

رسالة الأمة

■ صادق مجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد، يوم الثلاثاء 11 يونيو الجاري، على حسابات الصندوق برسم سنة 2018 وعلى جميع مشاريع القرارات والتوصيات التي عرضت على أنظاره.

وترأس محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية، أول أمس الثلاثاء، الدورة السابعة برسم الولاية السادسة لمجلس إدارة الصندوق المغربي للتقاعد.

وقد حضر هذا الاجتماع جميع مكونات المجلس من ممثلي الدولة ورؤساء الجماعات الترابية، وممثلي المنخرطين في نظامي المعاشات المدنية والعسكرية وممثلي المتقاعدين.

في كلمته الافتتاحية، شكر وزير الاقتصاد والمالية أعضاء المجلس على مساهمتهم القيمة لإنجاح أشغال الاجتماع، كما هنأ هيئات حكمة الصندوق المكونة من اللجنة الدائمة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة تخصيص الأصول، ولجنة التوجيه الإكتواري على روح المسؤولية والتعاون اللذين ميزا أشغالها.

وأشار الوزير إلى الأهمية التي يكتسبها الصندوق المغربي للتقاعد كفاعل أساسي في تسيير أنظمة تقاعد القطاع العام وكمستثمر مؤسساتي وازن، وإلى أهمية ضمان التوازنات المالية لأنظمة التقاعد التي يسيروها، مبرزا أنه بعد مرور 3 سنوات على اعتماد إصلاح نظام المعاشات المدنية، بادرت الحكومة إلى إطلاق المرحلة الثانية من ورش الإصلاح الشمولي لأنظمة التقاعد الوطنية من خلال إنجاز دراسة ستمكن من بلورة اقتراحات دقيقة سيتم تداولها في إطار تشاركي مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وفق ما تم الاتفاق بشأنه في إطار الحوار الاجتماعي. وذكر الوزير في هذا الصدد، بما ترتب عن هذا الحوار من رفع لمبلغ التعويضات العائلية والذي سيستفيد منه، على مستوى الصندوق المغربي للتقاعد، أكثر من 353 ألف متقاعد مدني وعسكري.

كما عبر رئيس الدورة عن أهمية عقد البرنامج المبرم بين الدولة والصندوق برسم الفترة 2018-2020، حيث أشاد بالإنجازات المحققة خلال السنة الأولى من تنفيذه، داعيا إلى التسريع بإنجاز باقي المشاريع لما لها من انعكاسات إيجابية على مواصلة تطوير المؤسسة.